

مصدر مؤتمري يدعو أعضاء الكتلة إلى اقرار قائمة لجنة الانتخابات

ضوء ذلك الموقف الذي سوف يتخذه ومدى التزامه أو مخالفته لسياسة المؤتمر الشعبي العام وتوجهاته الحريصة على الوطن وسلامته وعلى التجربة الديمقراطية وخوض الاستحقاق الدستوري الديمقراطي المتمثل في الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد باعتبارها حقاً للشعب والتزاماً دستورياً وقانونياً ينبغي الوفاء به لتجنب الوطن أي منزلقات خطيرة تسعى إليها بعض القوى السياسية المغامرة التي تريد الوصول بالبلاد إلى مناهة الفراغ الدستوري مع ما يترتب على ذلك من مخاطر كبيرة..

وأكد أن الإنسان موقف وفي اللحظات الحاسمة تبرز معادن الناس ومواقفهم كما تكشف حقيقة المتخاذلين والمتذبذبين وأصحاب الولاءات المزججة وهو ما نرى أن يكون أعضاء المؤتمر الشعبي العام من هؤلاء هذا الصنف، وحيث ظل أعضاء المؤتمر الشعبي العام يؤكدون التزامهم بكل ما يحقق مصلحة الوطن ويصون مكارمه وإنجازاته ووثابه وتجربته الديمقراطية.

■ حث مصدر مؤتمري أعضاء مجلس النواب من كتلة المؤتمر الشعبي العام على حضور جلسات مجلس النواب والمشاركة بيجابية في عمليات التصويت على بعض القوانين المهمة والإجراءات المتصلة بالتحضيرات للانتخابات وإجرائها في موعدها المحدد وفي مقدمتها اقرار القائمة الخاصة بأعضاء اللجنة العليا للانتخابات المعروضة على المجلس حالياً..

وقال المصدر إن غياب أي عضو من أعضاء المؤتمر في مجلس النواب عن عملية التصويت أو التلاعب أو التلويح في ذلك نتيجة أي حسابات خاصة سوف يجعل هذا العضو موضع المسامحة التنظيمية كونه يمثل إخلالاً بالتزامه التنظيمي وانتمائه للمؤتمر الذي دعم ترشيحه وفاز ونال ثقة الناخبين تحت شعاره..

وأضاف: إن هذا الموقف السلبى والعادى من جانب هذا العضو سوف يجعله في موضع الندم عليه وسوف يعكس دون شك على موقف التنظيم منه والتعامل معه خلال الفترة المقبلة على

البرلمانية

بعد إقرارهم للقانون:

نواب: خطوتنا القادمة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات

■ بعد التصويت الحاسم على قانون الانتخابات في ظل رفض نواب المشترك أن الأوان للانطلاق للخطوة الثانية والمتمثلة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات استجابة لدعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه المهم بمناسبة عيد الاستقلال والذي دعا فيه إلى تشكيل اللجنة من القضاة تلبية لرغبة أحزاب المشترك حول قضية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، كان لنا هذه الوقفة مع عدد من البرلمانيين..

توفيق الشرعي - فيصل عساج



واكد



العلمي



العجي

العجي: تشكيل اللجنة من القضاة الحل الأنسب

في البدء أشار النائب سنان العجي إلى أن تشكيل لجنة الانتخابات أحد أهم القضايا التي دارت حولها الخلافات بين الأحزاب ورغم أن المؤتمر الشعبي العام قدم تنازلاته التي من ضمنها تشكيل هذه اللجنة بالتساوي بينه وبين أحزاب المشترك إلا أن هذا التنازل قوبل بالرفض؛ وبعد مرور الوقت ولم يتوصل الحوار إلى شيء بخصوص هذه اللجنة كان من الطبيعي أن يوجه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.

وقال سنان العجي: إنه إن الأوان للبرلمان أن يتخذ إجراءاته التي كفلها الدستور للبت في موضوع اللجنة العليا للانتخابات، بعد أن صوت على قانون الانتخابات.

منوهاً إلى أن ما سيخذه البرلمان بهذا الخصوص يأتي بعد انتظار طويل لما سيفضي عنه الحوار مع المشترك، ولكن دون فائدة سوى تضيق الوقت من قبل تلك الأحزاب والمماطلة من خلال طرحها مطالب واشترطات تعجيزية لم تندرج ضمن اتفاق فبراير.

وأكد العجي بأن تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة هو حل أنسب خصوصاً وأن جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية تطالب بحيازية واستقلالية اللجنة وهذا سيكون أكثر وجوداً في تشكيلها من القضاة.

داعياً كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى مواصلة الحوار من أجل توافق سياسي تتجاوز من خلاله بقية الإشكاليات والقضايا التي تضمنها اتفاق فبراير وحتى يجري الحوار في مساره الذي لا يتعارض مع إجراء الانتخابات في موعدها.

قرار صائب

إلى ذلك أكد النائب فؤاد واكد بأن تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة قرار صائب يفترض أن يبت البرلمان فيه بأقرب وقت، حيث سيحد من اللغط والخلافات الناشئة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية حول هذه اللجنة، التي تفاقمت مؤخراً حدة الاختلافات بسببها.

وقال: ينبغي على الأحزاب أن تبارك هذا القرار بعيداً عن التشتتات والمناكفات السياسية، التي تعرقل الحوار، منوهاً إلى أن رفض المشترك لتشكيل اللجنة من القضاة لا يعني سوى أنهم يريدون أن تسير الأمور بالاتجاه الذي يفاقم

المشاكل ويعيق الأزمات وأنهم يؤكدون بأن الخلاف بينهم وبين المؤتمر لأجل الخلاف وليس لأجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وطالب النائب واكد باختيار قضاة مشهود لهم بالنزاهة والحيادية وأن يبت البرلمان في مسألة التصويت عليهم بسرعة لاستغلال ما تبقى من الوقت في التحضير لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها أبريل ٢٠١١م، كاستحقاق دستوري مكفول للشعب لا اختيار من يملئه في مجلس النواب.

مرجعيتنا جميعاً

أما النائب محمد رشاد العلمي فقال: إن القضاة هم المرجعية في كل الأمور التي تهم البلاد وهم من يحكمون البرلمان

معتبراً تشكيل اللجنة من القضاة أمر في غاية العدالة وخصوصاً في هذه الظروف التي تعيشها الأحزاب فيما بينها من مناقفات.

وقال محيي الدين: كان يفترض على أحزاب المشترك أن تستغل هذا التوجيه لمواصلة الحوار وحل القضايا الأخرى التي لا تتعارض مع إجراءات التحضير للانتخابات القادمة.

مشدداً على سرعة اختيار القضاة حتى يتمكن البرلمان من اتخاذ إجراءاته لما من شأنه إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

مؤكداً أن رفض المشترك للجنة مؤشراً لرفضه للانتخابات برمتها، وأن العملية الديمقراطية أصبحت غير مقبولة لدى هذه الأحزاب.

خطوة صائبة

وعلى نفس الصعيد أشار النائب اسماعيل السماوي إلى أن المدة الزمنية المتبقية تفرض على الأحزاب القبول بتشكيل اللجنة العليا

لانتخابات من القضاة كون هذا البديل هو الأنسب والأقرب إلى التوجهات التي تسير عليها الأحزاب في حواراتها.

وقال السماوي: نستغرب أن ترفض أحزاب المشترك هذا القرار كونه حلاً ناجحاً وليس فيه ضرر عليها ولا على قضايا الحوار الأخرى، كما أنه خطوة صائبة في سبيل إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وسيتكون انتخابات أكثر نزاهة وشفافية وتطرحة أحزاب المشترك في مطالبها أو بياناتها.

مضيفاً: أن أحزاب المشترك قد أخذت حقها من الوقت في حوارات عقيمة لم تقض إلى شيء يخدم الديمقراطية وبالتالي فمن حق البرلمان أن يتخذ خطواته التي كفلها الدستور للتصويت على تشكيل اللجنة من القضاة بعد أن تم التصويت على قانون الانتخابات أمس الأول ليضمن بذلك إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وليس من شأنه بعد ذلك في من يشارك أو يقاطع.

مؤكداً بأن الانتخابات حق مكفول للشعب دستورياً وليس من حق بعض الأحزاب أن تتلاعب بهذا الاستحقاق وفقاً لأهوائها أو نزولاً عند رغباتها.

واكد: ينبغي على الأحزاب مباركة القرار

العيدروس يلتقي الطلاب بالجزائر



عقب مشاركته في أعمال الملتقى العربي السوداني لنصرة الاسرى في سجون الاحتلال الذي عقد بالعاصمة الجزائرية التقى وفد المؤتمر الشعبي العام برئاسة الاستاذ محمد حسين

العيدروس عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام بمبنى السفارة اليمنية وحضور السفير جمال ناصر عوض - التقى مجموعة من الطلاب الدارسين بغية الاطلاع على أحوالهم وتلمس هومهم. وفي مستهل اللقاء خاطب العيدروس الطلاب قائلاً: جئنا من أجل الاطمئنان على أحوالكم وتبادل التهانى معكم بعيد الاستقلال المجيد ونجاح خليجي ٢٠ ورأس السنة الهجرية.

وقال: البلد تنتظركم فأنتم جيل الغد المتسلح بالعلم ومن أجل نقل العلم والمعرفة التي اكتسبتموها خلال سنوات الدراسة بما يعود بالنفع على الوطن.

وأكد العيدروس أن الطلاب الدارسين في الجزائر مكثبين على دراستهم وهذا ما جعلهم بعيدين عن المشاكل التي تسمع عنها في بعض الدول.

وحثهم على الابتعاد عن كل ما يحول بينهم وبين تحصيلهم العلمي لأنها المهمة الرئيسية التي اتفقوا من أجلها.. مشيراً إلى أن الطلاب هم سفراء لبلدانهم من حيث الانطباعات الحسنة التي يتركونها في البلدان التي كانوا فيها.

من جانبه قال الأخ نبيل الباشا عضو الهيئة النيابية: عليكم تجسيد الوحدة الوطنية فيما بينكم، فالوحدة قبل أن تتحقق في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كان طلاب الشطرين يجسدونها في أرض الواقع لأن الشعب واحد منذ الأزل.

وحث الطلاب على وحدة الصف وعدم الإجتراح وراء ما يعكر صفو العلاقات فيما بينهم. مشيراً إلى أن السفارة وعبر الملحقة هي البيت الأول لكل الطلاب وعلى الطلاب أن يعوا بأن السفير يمثل رعايا الوطن وأن العلاقة يجب أن تكون علاقة ود واحترام.

واستمع وفد المؤتمر لمشكلات الطلاب حيث قالوا إن بعضهم حرموا من دراسة اللغة الفرنسية من قبل الملحقة وأن الملحقة لا تتعاون معهم في حل مشاكلهم.

وفي رده أكد مستشار الملحق الثقافي الاخ رشاد شايع بأن الملحقة تفعل ما بوسعها من أجل حل قضايا الطلاب.

وقال: إن وزارة التعليم العالي الجزائرية أصدرت تعليماتها بأن يتم تدريس اللغة للطلاب الاجانب في غير العاصمة، وبما أن الطلاب يدرسون في ولاية وهران وعددهم ٣٩ طالباً، فما كان عليهم وفقاً للتعليمات الجزائرية الا الالتحاق بالمعاهد المعدة لهم في تلك الولايات.

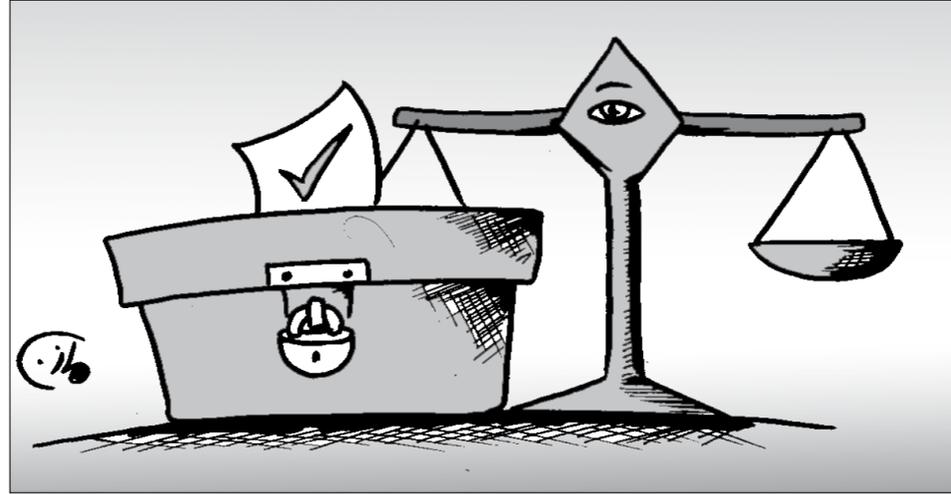
وقال صرفنا للجمع فور وصولهم وحتى قبل الالتحاق بجامعاتهم كل ما أرسلته وزارة التعليم العالي في بلادنا، ولكنه فوجئ بعصيان الطلاب بناء على تحريض متعمد من الإعتصام بمبنى السفارة مع أنه وفق القانون تم توفير كل ما يحتاجونه. وأوضح أن أي تصرف يسيئ للوطن ينبغي ألا يصدر من الطلاب وأن قانون البعثات هو الفيصل في جميع القضايا التي تخص الطلاب.



عبد محمد علي الحبيشي

من مواليد ١٩٦١م - محافظة أب - عضو مجلس النواب - الدائرة (٨٣) مديرية إب - عضو اللجنة الدستورية والقانونية - عضو لجنة الصداقة اليمنية - التركية - عضو اللجنة الدائمة - ليسانس شريعة وقانون - له إسهامات عدة في دعم النشاط الشبابي في المحافظة

سيرة برلماني



الكلاني: الأزمة ستنتهي بدخول الجميع الانتخابات

لكن يمكن أن نتحاور على تعديل الدستور والقانون، في الوقت نفسه يجب أن يستمر العمل بالدستور والقوانين النافذة وعندما يتم تعديلها يصبح ذلك التعديل ملزماً للتطبيق.

وقال: طالما الجميع ارتضوا بالعملية الديمقراطية والتعددية الحزبية يجب أن نلتزم بقواعدها وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية النافذة المنظمة لها.

ومن المؤسف أن أي حزب لا يؤمن بسلامة الديمقراطية والتعددية إذا كانت لصالحه، أما إذا لم تتفق مع مصالحه ورغباته فهو ينقلب عليها ويبدأ في اختلاق الأزمات، وأوضح أن نهاية الأزمات تتمثل في دخول الجميع في الانتخابات القادمة والاستمرار في الحوار لترجمة ما سبق التوقيع عليه من اتفاقات بين الأحزاب وفق برنامج زمني محدد.

وأعتبر وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى رفض كتل المشترك للتصويت النهائي على التعديل لمشروع قانون الانتخابات من حقهم لأنهم كتل يمثلون أحزابهم فهذا ليس غريباً هو أن تلك الكتل صوتت على مواد التعديل مادة مادة ثم لا يصوتون التصويت النهائي هذا ما لم يسبق حدوثه.

مؤكداً أن شرعية البرلمان مستمدة من الدستور وليس من اتفاق فبراير، لأن اتفاق فبراير هو اتفاق سياسي بين أحزاب ولا يكون ملزماً للمؤسسات الدستورية إلا بعد أن



الكلاني

يتم تحويل ذلك الاتفاق إلى صيغ دستورية أو قانونية ويتم اقرارها وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية وما عدا ذلك لا يعني المجلس لامن قريب ولا من بعيد، يظل اتفاق بين الاحزاب ملزم لها وليس ملزماً للمؤسسات.

أولويات المرحلة المقبلة هو أن يعمل الجميع معارضة وحزباً حاكماً من أجل السير في العملية الانتخابية وإجرائها في موعدها الدستورية والقانونية وان لنرسي تقاليد تعزز من العملية الديمقراطية التي تعني احترام سيادة الدستور والقانون وليس تعطيلها أو العمل خارجها.

وحذر وزير شؤون مجلسي النواب والشورى رئيس لجنة الأحزاب من أي نشاط أو عمل يقوم به شخص أو جماعة أو حزب يخالف القانون والدستور يجب التعامل معه وفقاً للدستور والقانون الذي وضع ضوابط وإجراءات وعقوبات والتعامل معها عبر القضاء.. مشيراً إلى أن أي تهاون في هذا الجانب هو الذي يخل بالعملية الديمقراطية ويوسع من الأزمات ويعمل على استمرارها وتزايدها.

وحول اختيار اللجنة العليا للانتخابات من عدد من القضاة أوضح بأن ذلك سيعطي مزيداً من الضمانات لنجاح العملية الانتخابية وطالما الأحزاب سبق لها أن وقعت على ذلك في عام ٢٠٠٦م يفترض السير في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه لأن ذلك يعطي ثقة أكبر لنتائج الحوار في الداخل والخارج لكن عندما تتراجع بعض الأحزاب عن ما يتم الاتفاق عليه فإن ذلك يضعف الثقة في تلك الأحزاب وفي نتائج أي حوار لها مستقبلاً.

كتب/ المحرر البرلماني

■ قال وزير شؤون مجلسي النواب والشورى رئيس لجنة الأحزاب الاستاذ احمد محمد الكلاني ان اقرار مجلس النواب السبت على قانون الانتخابات يؤكد على مدى استشراره لمسئوليياته الدستورية والقيام بواجباته وممارسة صلاحياته كمؤسسة تشريعية لأنه لايجب للمجلس تجميد أي مشروع قانون قدم إليه من الحكومة فإن المجلس إما أن يوافق عليه أو يرفضه ويعيده للحكومة، وللمجلس أيضاً الحق في اضافة أو تعديل أي مواد يراها وفقاً للإجراء التي حددها القانون.. كما أن اقرار المجلس لمشروع القانون يمكن أن يحرك عجلة الحوار بعد أن توقف بين الأطراف المتحاوره.

وأوضح ان هذا المشروع الخاص بتعديل قانون الانتخابات سبق أن أقر من جميع الأحزاب المتحاوره في عام ٢٠٠٨م وهو الثمرة الوحيدة للحوار بين الأحزاب، ثم صوتت عليه جميع الكتل البرلمانية مادة مادة ولم يبق إلا التصويت النهائي الذي لم يتم ليس بسبب خلاف حول التعديلات المشار إليها وإنما بسبب خلاف حول مواضيع أخرى ليس لها علاقة بموضوع التعديلات للقانون وتم التصويت على الاستمرار في العمل بالقانون النافذ وهو لم يكن بحاجة إلى تصويت وبالتالي ظل مشروع القانون في المجلس «مؤجلاً» ولم يصوت عليه بالرفض ولم تبلغ الحكومة بذلك كما يزعم البعض.

وأكد الكلاني أن الأزمات لا تحصل إلا عندما يتم العمل خارج الدستور وخارج القوانين النافذة وإذا ما تم حل القضايا خارج الدستور والقانون أو خارج المؤسسات الدستورية هنا تحصل الأزمات.